

وزير المالية السعودي يسعى لإحتواء عاصفة "الإفلاس" ويؤكد متانة وضع بلاده ومصارفها

الرياض - (أ ف ب) - أكد وزير المال السعودي إبراهيم العساف متانة الوضع المالي للمملكة ومصارفها، على رغم انخفاض اسعار النفط ووجود بعض الضغوط على السيولة، وذلك في تصريحات اوردتها وكالة الانباء الرسمية.

ونقلت وكالة "واس" عن العساف قوله ليل الثلاثاء "المملكة تواجه التحديات الحالية المحلية والعالمية الاقتصادية والمالية وهي في مركز قوة، سواءً كان ذلك على الصعيد المالي أو النقدي". و اضاف انه على رغم انخفاض اسعار النفط "استطعنا وبتفوق ا[] المحافظة على مساحة جيدة في المالية العامة، كما استطعنا الحفاظ على استقرار احتياطات الحكومة فهي لا تزال مرتفعة. ولا يزال مستوى الدين منخفضا. ولا تزال مصارفنا تتمتع بميزانيات عمومية قوية ومؤشرات سلامة مالية متينة وستستمر في ذلك".

وتشهد اسعار النفط، المصدر الرئيسي ليرادات المملكة، تراجعا منذ منتصف العام 2014. واعلنت السعودية تسجيل عجز قياسي في ميزانيتها لعام 2015 بلغ 98 مليار دولار، وتوقعت تسجيل عجز اضافي بـ 87 مليارا في موازنة سنة 2016.

واتخذت المملكة في الاشهر الماضية سلسلة اجراءات لمواجهة تراجع المداخيل النفطية، شملت رفع اسعار مواد اساسية واجراءات تقشف وخفض رواتب، وصولا الى السحب من احتياطاتها، واقتراض 17,5 مليار دولار عبر سندات طرحت للمرة الاولى في الاسواق الدولية.

وقال خبراء ان السبب الرئيسي الذي دفع المملكة للاقتراض من السوق الخارجية، هو تراجع سيولة المصارف جراء اقتراضات حكومية سابقة.

وبحسب ارقام رسمية، تراجع الاحتياط المالي السعودي من 732 مليار دولار نهاية 2014، الى 562 مليارا نهاية آب/اغسطس الماضي.

واكد العساف ان "مصارفنا تتمتع بمستويات مرتفعة نسبيا من كفاية رأس المال ونسب السيولة، بالرغم

من بعض الضغوط على السيولة على مستوى النظام بشكل عام“.

اضاف ”إلا أن هذا لا يعني أن نقبل بهذا الوضع، بل علينا الاستمرار في المراجعة الدورية لسياساتنا المتعلقة بالاستقرار المالي وتحديث غير الفعال منها، واتخاذ إجراءات تمكننا من التكيف مع التحديات الراهنة“.

ومن المقرر ان يلتقي العساف ونظراؤه الخليجيون في وقت لاحق الاربعاء، مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد في الرياض.

وسبق للصندوق ان حض دول الخليج على اجراء اصلاحات اقتصادية واسعة لمواجهة تراجع اسعار النفط، منها خطوات لفرض الضرائب.